

Distr.
GENERAL

S/1994/179
16 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND SPANISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

مقدمة

١ - هذا التقرير هو الثاني من سلسلة تقارير عن أنشطة شعبة الانتخابات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أعتزم تقديمها الى مجلس الأمن الى أن يتم اجراء الانتخابات المزمع اجراؤها في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد صدر تقريره السابق (S/26606) في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٢ - وقد تركزت أنشطة بعثة الانتخابات خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على مراقبة تسجيل الناخبين، الذي أقفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ومراقبة الحملة الانتخابية وتقديم المساعدة في إعداد سجل انتخابي استجابة للنداء الموجه من مجلس الأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26695). وتعد شعبة الانتخابات اجتماعات مشتركة منتظمة مع المحكمة الانتخابية العليا، ومجلس المراقبة، المكون من ممثلين لجميع الأحزاب السياسية، ومديري حملات الأحزاب بهدف حل أي مشاكل قد تنشأ خلال الحملة. ولأغراض مراقبة الحملة، تطلب الشعبة من الأحزاب تقديم جدول زمني لأنشطة حملتها. وبالإضافة الى ذلك، وضع نظام لتلقي ادعاءات حدوث مخالفات لقانون الانتخابات وتجهيزها. وتحال هذه الادعاءات كتابة الى المحكمة الانتخابية العليا، التي يطلب منها أن تقدم تقريراً عن أعمال المتابعة المضطلع بها. وقد أعدت الشعبة بالفعل خطة لاستقبال ووزع المراقبين الدوليين المقرر أن يراقبوا الأحداث يوم الانتخابات، والذين سيعملون مع موظفي البعثة الحاليين، وبذلك يصل العدد الاجمالي الى ٩٠٠. وفي مجال الشؤون الخارجية، اجتمعت الشعبة مع أكثر من ٦٠ وفداً من السفارات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجامعات، وكذلك مع العديد من الباحثين والصحفيين الذين طلبوا الحصول على معلومات عن العملية الانتخابية.

أولا - الاطار المؤسسي للانتخابات

٣ - في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤، ستجرى أربعة انتخابات في نفس الوقت في السلفادور، وهي الانتخابات الرئاسية، تعقبها جولة ثانية اذا لم يحصل أي من المرشحين على أغلبية مطلقة في الجولة الأولى؛ والانتخابات البرلمانية لشغل الـ ٨٤ مقعداً في الجمعية الوطنية على أساس التمثيل النسبي؛ والانتخابات البلدية في ٢٦٢ مقاطعة بلدية على أساس الأغلبية البسيطة (الحزب الذي يحصل على أكبر

عدد من الأصوات يفوز بمنصب رئيس البلدية وبجميع المناصب في المجلس البلدي؛ وانتخابات برلمان أمريكا الوسطى الذي سينتخب له ٢٠ نائبا على أساس التمثيل النسبي.

٤ - وقد سجلت ستة أحزاب وتحالف واحد ترشيحها لتخوض انتخابات الرئاسة، برئاسة المرشحين التالية أسماءهم: أرماندو كالديرون سول المرشح عن حزب التحالف الجمهوري الوطني؛ وفيديل شابيس مينا، المرشح عن الحزب الديمقراطي المسيحي؛ وروبين زامورا، المرشح عن التحالف المؤلف من الحركة الوطنية الثورية والتقارب الديمقراطي وجبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني؛ وادغاردو رودريغيز، عن حركة التضامن الوطني؛ وخورخي مارتينيز، المرشح عن حركة الوحدة؛ ورينادي راي برنيدس المرشح عن الحركة المسيحية الأصلية؛ وروبرتو اسكوبار غارسيا عن حزب الوفاق الوطني. وقد انخفض عدد الأحزاب التي ستخوض انتخابات الجمعية الوطنية والمجالس البلدية الى تسعة أحزاب بعد دمج الحركة الشعبية الاشتراكية المسيحية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والاتحاد الديمقراطي الوطني في حزب واحد يحمل اسم التقارب الديمقراطي، وعدم تقديم حزب الشعب الحر لأي مرشحين.

٥ - وفي انتخابات الجمعية التشريعية، ستخوض الأحزاب الانتخابات في جميع المحافظات بدون تشكيل تحالفات. وفي الانتخابات البلدية، تشترك الأحزاب في الغالب بصورة مستقلة، على الرغم من أن الحالة تتفاوت من منطقة الى أخرى. وعموما، ليس هناك مرشحو لأي تحالف في المدن، باستثناء سان سلفادور حيث تقدمت جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني والحركة الوطنية الثورية بمرشح للتحالف. أما في المدن الصغيرة فالتحالف الأكثر شيوعا هو تحالف جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني والتقارب الديمقراطي.

٦ - وقد شهدت الشهور الأخيرة عددا من الاصلاحات في التشريعات الانتخابية؛ وعموم القول إن هذه الاصلاحات تنزع الى أن تكون شمولية في طابعها، فتسهل اشتراك الأحزاب السياسية والمواطنين السلفادوريين على السواء. ويجدر ذكر التدابير التالية: تم تمديد الموعد النهائي لاقتال تسجيل الناخبين لمدة شهر واحد حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مما يسهل اصدار بطاقات تسجيل الناخبين؛ وتم تمديد الموعد النهائي لتسجيل المرشحين لمنصب النائب وللمجالس البلدية من ١٩ الى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ وجرى حظر نشر نتائج الدراسات الاستقصائية أو الاسقاطات المتعلقة بالنتائج المحتملة للانتخابات خلال الفترة التي مدتها ١٥ يوما السابقة لاجراء الانتخابات وحتى إعلان النتائج النهائية.

٧ - وأخيرا، فقد اضطلع باصلاح رئيسي لقانون الانتخابات نجح في حل النزاع القائم بين المحكمة الانتخابية العليا والأحزاب التي تضم تحالف الحركة الوطنية الثورية والتقارب الديمقراطي وجبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني حول تشكيل مجالس انتخابات المحافظات والانتخابات البلدية، وهو نزاع نشأ عن

قرار المحكمة تخفيض عدد ممثلي أحزاب التحالف الى ممثل واحد عند التسجيل القانوني للتحالف. وقد أعربت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور عن قلقها بصورة علنية إزاء الحالة الصعبة التي نشأت من جراء ذلك وطلبت حل المشكلة عن طريق تفسير متسامح للقانون يسمح باشتراك جميع الأحزاب في الانتخابات الأربعة. أما الاصلاح التشريعي الذي تم في ١٩ كانون الثاني/يناير فيطلب بشكل صريح من جميع الأحزاب المسجلة لمرشحين أن تكون ممثلة في مجالس انتخابات المحافظات والانتخابات البلدية.

٨ - وقد قامت المحكمة الانتخابية العليا، وهي السلطة العليا وجهة الاشراف العام على العملية الانتخابية، بتحسين تنظيمها ومقدرتها الادارية وقدرتها على مواجهة المشاكل التي نشأت في الأشهر الأخيرة مواجهة تتسم بالمرونة. وعلى الرغم من قدم المعدات الحاسوبية للمحكمة والمشاكل الأولية للنقل والاتصالات، فقد أنجزت أعمال تسجيل الناخبين وإصدار وثائق تسجيل الناخبين بدعم تقني وسوقي من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبالتعاقد مع شركات خاصة للحواسيب والتصوير الضوئي. وقيدت هذه الشركات أيضا بيانات بصورة رقمية من واقع شهادات الميلاد التي جمعت لاجازة أكبر عدد ممكن من طلبات تسجيل الناخبين التي كانت قد رفضت لعدم وجود شهادة ميلاد.

٩ - وعلى الرغم من هذه التحسينات فمازالت المحكمة تحتاج الى أن يكون لها مكتب في مدينة كونسبسيون دي أورينتي ولا تتواجد الا بصورة متفرقة في مدن صغيرة أخرى مثل نوبيو ايدن دي سان خوان وسان لويس دي لا رينا. وفي ثماني مدن في شالاتينغو التي كانت طرفا في الصراع، أعيدت آلات التصوير التي استخدمت في تجهيز بطاقات تسجيل الناخبين الى عاصمة المحافظات خلافا لخطة المحكمة. وقد جرى ابلاغ المحكمة بهذه المخالفة ولكنه مازال يتعين إعادة آلات التصوير الى المدن المعنية. ومازالت هناك مدن كثيرة يغلق فيها مكتب المحكمة خلال عطلة نهاية الأسبوع مما يحول دون حصول المواطنين القادمين من المدن الصغيرة والقرى على بطاقاتهم. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تتصل باستخدام المرافق البلدية التي تغلق أبوابها خلال عطلات نهاية الأسبوع فإن من مسؤولية المحكمة توفير هذه الخدمة دون انقطاع.

١٠ - ومن المهم، خلال الأسابيع الخمسة القادمة، حيث يتعين اصدار مئات الآلاف من بطاقات تسجيل الناخبين، أن تظل مكاتب المحكمة مفتوحة في أنحاء البلد سبعة أيام في الاسبوع، كما هو مخطط أصلا. ومما ييسر من اصدار البطاقات أنه يجري تنظيم أيام خاصة من أيام عطلة نهاية الأسبوع شبيهة بتلك التي كانت تنظم لتسجيل الناخبين، باشتراك المحكمة والمجالس البلدية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والمنظمات غير الحكومية.

١١ - ولم تتمكن المحكمة الانتخابية العليا من الالتزام بالموعد المحدد الذي مدته ٣٠ يوما لإصدار بطاقات التسجيل أو لإبلاغ الأفراد عن السبب في عدم استلامهم لها. وترجع إلى هذا الوضع ١٢ من المخالفات المزعومة البالغة ٤٠ مخالفة المتصلة بإصدار بطاقات تسجيل الناخبين. أما الآن وبعد تنظيم أيام خاصة لإصدار بطاقات التسجيل، بدأت المحكمة، بمساعدة المنظمات غير الحكومية، في الرد في غضون ١٠ أيام بالبرق على المواطنين الذين لم يتسلموا بطاقاتهم رغم تقديمهم للطلبات.

١٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أنشئت مجالس انتخابات المحافظات؛ وهي سلطات انتخابية على المستوى المتوسط منوطة باختصاصات هامة في مجالات مراقبة الانتخابات والإبلاغ عن المخالفات التي تقع في التسجيل الانتخابي، وتسليم جميع مواد الانتخابات إلى المجالس البلدية، وجمع الأصوات. وتمثل جميع الأحزاب المشتركة في الانتخابات في كل من مجالس المحافظات والمجالس البلدية. ويعكس تشكيل هذه المجالس طابع تعدد الأحزاب الذي تتسم به السلطة الانتخابية. فالرؤساء المنتخبون للمجالس الانتخابية للمحافظات يكونون من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في ٧ من محافظات البلد البالغة ١٤ محافظة؛ ويكثرون من الحزب الديمقراطي المسيحي في ٤ محافظات، ومن التحالف الجمهوري الوطني في محافظتين؛ ومن حركة التضامن الوطني في محافظة واحدة. وعلى الرغم من أن هذه المجالس منشأة بصورة رسمية، فالموارد التي لديها اللازمة لأدائها لعملها موارد شحيحة. ونتيجة لذلك تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ طلبات عديدة من المجالس للحصول على موارد من المحكمة الانتخابية العليا.

١٣ - أما مجلس المراقبة، الذي يتألف من ممثلين لجميع الأحزاب المقدمة لمرشحين في الانتخابات، فقد تم تدبير المرافق اللازمة له خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ولديه الآن الحواسيب الخاصة به. ولدعم أعمال المحكمة الانتخابية العليا، يقوم مجلس المراقبة بالمساعدة عن طريق تقديم خدمات استشارية إلى المواطنين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على بطاقات تسجيل الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ مجلس المراقبة والأحزاب السياسية الآن بنسخ من السجل الانتخابي المستوفى حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الذي يحل محل القائمة السابقة التي يرجع تاريخها إلى أيار/مايو ١٩٩٣.

١٤ - وقد قام النائب العام للجمهورية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بتعيين مستشار انتخابي. وشاغل هذا المنصب، بمقتضى القانون، مسؤول عن التحقيقات ومسائل الحق في الحماية المرتبطة بالعملية الانتخابية. ومع ذلك، فحتى نهاية كانون الثاني/يناير لم يتم بعد تعيين المحاسب العام للانتخابات. وتعيين المحاسب العام للانتخابات من واجب المحكمة وهو مسؤول عن الجوانب الإدارية والمالية والفنية لجميع المسائل القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية. وفي كلتا الحالتين جرى التركيز على الحاجة إلى ذلك التعيين علنا

من جانب بعض أحزاب المعارضة، لا سيما جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني. وبتعيين المحاسب العام في المستقبل القريب يكتمل الهيكل المؤسسي للسلطة الانتخابية.

ثانيا - إقبال تسجيل الناخبين

١٥ - لقد اختتم تقريرى المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بالاعراب عن الأمل في أن تتعاون السلطات والأحزاب وسائر المنظمات الخارجية التي تدعم العملية الانتخابية في السلفادور، وأن تنسق أنشطتها بنظرة واقعية وأن تقدم نقدا بناء يسهل من اعداد السجل الانتخابي، بالنظر الى أن تسجيل الناخبين يعد عنصرا رئيسيا في تهيئة المناخ السياسي والظروف اللازمة للحملة الانتخابية. وعقب إقبال تسجيل الناخبين في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وإعداد السجل الانتخابي المؤقت لوحظ تحسن كبير في أحوال التسجيل. وفي هذا الصدد يجدر الاعراب عن التقدير للعمل الذي اضطلعت به المحكمة سواء من حيث جعل اجراءاتها أكثر مرونة أو لكونها ظلت متقبلة للنقد والاقتراحات من جانب مجلس المراقبة، والأحزاب السياسية والوكالات الأجنبية التي تقدم الدعم للعملية الانتخابية. وبالإضافة الى ذلك، فإنه بفضل الدعم الاستراتيجي والسوقي المقدم من شعبة الانتخابات، لمساعدة العناصر الأخرى التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، أسفرت الجهود المشتركة التي اضطلع بها مختلف الوكالات والأفراد عن عملية تسجيل للناخبين كانت أكثر شمولاً وأسلم من القصور مما كان متوقعا قبل شهور قليلة.

١٦ - وخلال هذه الفترة قامت أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بما متوسطه ٦ زيارات مراقبة لكل من مدن البلاد البالغة ٢٦٢، أي ما يزيد عن ٧٠٠ زيارة. كما قدمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور الدعم لخطة المحكمة خلال هذه الفترة وذلك بإيفاد نحو ٥٠٠ ٢ زيارة من زيارات الأفرقة المتنقلة، انطوت على أكثر من ٥٠٠٠ رحلة قام بها موظفو البعثة. واشتمل تقديم هذا الدعم على سفر قطعت فيه مسافات قدرها نحو ٢٩٧٠٠٠ كيلومتر، وشمل حوالي ١٨٠ ساعة طيران بطائرات الهليكوبتر. وقد قدمت البعثة ودعمت خطتين لتحديد أماكن الحصول على شهادات الميلاد في كل مدينة من مدن البلد حتى يمكن اجازة طلبات القيد في السجل الانتخابي.

١٧ - ومن ناحية الكم، يمكن القول بأن عملية التسجيل كانت عملية ناجحة. ففيما يتعلق بمرحلة التسجيل، ولدى بلوغ الموعد النهائي لتقديم طلبات التسجيل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، حظيت نتيجة الحملة التي قامت بها المحكمة في تموز/يوليه من ذلك العام بالثناء عموما في الأوساط السياسية. ويعكس الرقم الرسمي لطلبات التسجيل البالغ ٨٣٤ ٧٨٧ درجة عالية من تعبئة المواطنين. ومن الطلبات المقدمة في الفترة الممتدة بين ١ تموز/يوليه و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ كان هناك نحو ٦٩ ٠٩٨ طلبا من أجل تسجيل جديد، و ٦٠ ٨٥٥ طلبا من أجل تعديلات، و ٢٢٩ ٨٠٠ لاعادة القيد.

١٨ - وفيما يتعلق بعدد حالات التسجيل الفعلية، فعندما أقيمت السجلات الانتخابية في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، توقف العدد الإجمالي عند ٨٧١ ٦٥٣ ٢ منها ٨٠٥ ١٧١ ٢ تتفق مع بطاقات تسجيل الناخبين الصادرة في السنوات السابقة بالإضافة إلى ٤٨٢ ٠٦٦ من البطاقات المؤقتة التي يمكن تحويلها إلى بطاقات دائمة فور اتاحتها في مراكز التوزيع على أن يطالب بها الأفراد المعنيون. وبحلول يوم ١٩ كانون الثاني/يناير، كان قد صدرت بطاقات تسجيل للناخبين لنحو ٨٠ في المائة من عدد السكان المقدر أنهم بلغوا سن الانتخاب. وما أن يتم تحويل البطاقات المؤقتة إلى بطاقات دائمة، حتى يمكن لعدد يصل إلى ٢,٣ مليون من أبناء السلفادور أن تظهر أسماؤهم في السجلات الانتخابية النهائية وأن يمتلكوا بطاقات للتسجيل تتيح لهم التصويت طبقاً للإسقاطات التي أجرتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ شعبة الانتخابات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وهذا يعادل ٨٥ في المائة من السكان المقدر أنهم وصلوا إلى سن الاقتراع.

١٩ - على أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن السجلات الانتخابية سوف تحصى نحو ٢,٧ مليون من الأسماء أما التضارب البالغ ٤٠٠ ٠٠٠ حالة مسجلة بين تقدير شعبة الانتخابات البالغ ٢,٣ من الناخبين المحتملين وبين ٢,٧ مليون من الواردة أسماؤهم في الدفاتر طبقاً للتقديرات الموثوقة، فيمكن أن يعزى إلى العوامل التالية: (أ) استمرار وجود عدد غير محدد من الأشخاص المتوفين في الدفاتر ممن كان لديهم بطاقات تسجيل للانتخاب وقد حالت السلبات التي تشوب نظام شهادات لوفاة بين شطبهم نهائياً؛ (ب) في الوقت نفسه، ربما يكون هناك نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من البطاقات المؤقتة صدرت في الميدان منذ عام ١٩٩١ ولم يطالب بها أحد، ولا جرى تحويلها إلى بطاقات دائمة وهي لا تزال موجودة بحيث أن الأفراد الذين صدرت بأسمائهم سوف يظلون في الدفاتر؛ (ج) ثمة عنصر يصعب للغاية حسابه كمياً، ويتمثل في احتمال أن كثيراً من أبناء السلفادور لا يزالون مقيمين خارج البلاد وهم يمتلكون بطاقات تسجيل للانتخاب ولكن من المستبعد كثيراً أن يعودوا للتصويت في البلاد.

٢٠ - وقد نجحت الخطط المختلفة المتعلقة بتحديد شهادات الميلاد في الحصول على شهادات تبرر صحة ٦٠ ٠٠٠ طلب للتسجيل، بالإضافة إلى ٨٠ ٠٠٠ كانت لا تزال باطلة وقت إقفال باب التسجيل. ومن المحتمل أن معظم هذه الطلبات سوف يقتضي جهداً أكثر تفصيلاً ووقتاً أطول للتحقق من صحته نظراً لعدة مشاكل من بينها تحديد محل وتاريخ الميلاد وما يتصل بطبيعة ونظام الأسماء والألقاب التي يحملها الأفراد المعنيون. وليس للسلفادور أي سجل مدني بمعنى الكلمة، فيما تتهاون القوانين ذات الصلة على نحو واسع في استعمال الألقاب. وهذه العوامل تزداد تفاقمًا بفعل تشوهات منها ما يتسم بطبيعة مادية ومنها ما يتصل بتعيين محال الميلاد ونتيجة للهجرة من المناطق الريفية إلى المدن وحالات التشرد الناجمة عن النزاع المسلح. وكان ثمة سبيل قانوني للتحقق من صحة الطلبات التي رفضت وقت إغلاق باب التسجيل وهذا السبيل لا يزال مفتوحاً وبوسع المواطنين المعنيين الاستفادة منه حتى يوم ١٩ شباط/فبراير

١٩٩٢ عندما يتقرر إصدار السجلات النهائية: المادتان ٥١ و ٤٨ من قانون الانتخابات وقد أيدت المحكمة الانتخابية العليا هذا الأمر في جلسات مشتركة مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ومجلس المراقبة والمنظمات المانحة بما يتيح لأي مواطن لم يدرج اسمه في الدفاتر المؤقتة تقديم طلب أصولي مرفق به شهادة الميلاد ذات الصلة بحيث يدرج اسمه بناء على ذلك في السجلات.

٢١ - ومع إغلاق باب تسجيل الناخبين وإنجاز الأعمال المتصلة بالسجل الانتخابي المؤقت، بقيت بعض الصعوبات التي يتعين تخطيها إذا ما قدر لمشاركة المواطنين أن تمضي بغير عوائق يوم الانتخابات. فمن اللازم في المقام الأول ضمان وصول جميع البطاقات المؤقتة الصادرة، في موعدها، إلى مكاتب المحكمة في المدن التي ذكر الناخبون أنهم يرغبون في التصويت بها، بحيث يذهب كل ناخب إلى الموقع المطلوب وبحيث لا تصادف أي وحدة محلية مهما كان صغرها أي ثغرات انتخابية كبيرة في سجلها. وهذه النقطة الأخيرة تتسم بأهمية خاصة في الانتخابات البلدية حيث يمكن لعدد صغير من الناخبين أن يحسم نتيجة الانتخاب.

٢٢ - ثانياً، ينبغي للمواطنين أن يتحققوا من أن المعلومات الواردة في بطاقة كل منهم تتواءم بدقة مع المعلومات الواردة في السجل الانتخابي وطبقاً للمادة ٣٠ من قانون الانتخابات، فإن طلبات التصحيح والمواءمة بالنسبة للسجل الانتخابي المؤقت يمكن تقديمها على نحو قانوني في مدة تصل إلى ٣٠ يوماً قبل الانتخابات، حتى يوم ١٩ شباط/فبراير. وهذا الموعد النهائي تم تغييره بعد أن تغير قانونيا الموعد النهائي لإغلاق باب التسجيل ليصبح ٦٠ يوماً قبل الانتخاب. وهناك من الطلبات على سبيل المثال ما يتعلق بضياح بطاقة تسجيل الناخبين ويمكن تقديمها حتى قبيل الانتخابات بأيام قلائل على نحو ما نصت عليه المادة ٤٨ من القانون. وعلى صعيد الممارسة، فإن المحكمة الانتخابية العليا لم تدرج في تعليماتها المستفيضة أي توجيهات محددة بشأن المواعيد النهائية التي يتقرر فيها أن يقدم الناخبون طلباتهم بشتى أنواعها. وقد أكدت البعثة الحاجة إلى الإعلام بصورة واضحة لا لبس فيها حيثما يتعلق الأمر بالمواعيد النهائية. ويتطلب سلامة إنفاذ القانون أن تبين المحكمة المواعيد النهائية الجديدة لتنفيذ المادتين ٣٠ و ٥١، وتحدد الموعد النهائي الدقيق لتنفيذ المادة ٤٨. ومن أجل تصحيح السجل المؤقت بصورة مرضية، لا يقتصر الأمر على المحكمة بل يتعداها أيضاً إلى الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية حيث يتعين على هؤلاء جميعاً المشاركة في مساعدة الناخبين على التحقق من أن صحة التديوين في خانات التسجيل ومن تقديم الطلبات السليمة.

٢٣ - وحتى عندما يطرح سجل الدفاتر الانتخابية النهائي يوم ١٩ شباط/فبراير، فليسوف تستمر بعض المشاكل المذكورة في تقرير المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بحيث ينبغي مواجهتها يوم الانتخابات من جانب السلطات الانتخابية على المستويات كافة وبواسطة مراقبي الأحزاب السياسية والمراقبين

الدوليين. فعلى سبيل المثال سوف يستحيل تحديد عدد الأشخاص الذين يمتلكون بطاقتين أو أكثر من بطاقات تسجيل الناخبين كل منها تحمل هوية مختلفة بعد أن تم الحصول عليها من خلال استخدام غير سليم لوثائق صحيحة من الناحية الرسمية. وترجع هذه الحالة إلى الإطار القانوني الذي تم ضمنه وضع السجل وإلى الاهتمام الذي أولي لبعض الظروف الاستثنائية بما يكاد يستحيل معه العلاج. وينبغي من ثم اتخاذ كل الاحتياطات ضماناً لأن يدلي مثل هؤلاء الأشخاص بأصواتهم مرة واحدة فقط. والتصويت المتعدد بواسطة الأشخاص الحاملين لبطاقات متعددة والمستعملين هويات مختلفة لا يمكن منعه إلا باستخدام ملائم لحبر ثابت لا ينمحي وقت التصويت. وفي هذه المسألة فإن السلطات الانتخابية وكذلك مراقبي الأحزاب والمراقبين الدوليين سيتعين عليهم إيلاء عناية خاصة لضمان أن الحبر لا يختلط مع منتجات أخرى بخلاف تلك المتاحة من المعهد الرسمي أو مع لوازم تخلفت عن انتخابات سابقة، ومع استخدام الزجاجات التي تم توريدها رسمياً وعدم السماح للناخبين بمغادرة المركز الانتخابي إلا بعد أن يتلقوا علامة الحبر.

ثالثاً - الحملة الانتخابية

٢٤ - افتتحت الحملة الانتخابية رسمياً يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر لانتخاب الرئيس، ويوم ٢٠ كانون الثاني/يناير لانتخاب الجمعية التشريعية. وتبدأ الحملة الانتخابية للانتخابات البلدية رسمياً يوم ٢٠ شباط/فبراير. ومن ناحية الممارسة العملية فإن الأنشطة المتعلقة بالحملة بدأت قبل التواريخ المبينة وثمة تداخل حصيل بينها. والمناخ السياسي للحملة هادئ من الناحية المؤسسية - العلاقات بين الأحزاب المتنافسة وتنظيم الفعاليات العامة والوصول إلى وسائل الإعلام وفحوى الدعاية وما إلى ذلك - برغم بعض الحوادث التي انطوت على العنف السياسي والترويع واستمرار ارتفاع معدلات الجرائم العامة والمخالفات العادية. وقد شهدت أفرقة البعثة ما يقرب من ٢٠٠ من الفعاليات الانتخابية في كل أنحاء السلفادور وفي المحافظات دون أن تصادف أي حوادث ذات شأن.

٢٥ - وعلى المستوى المؤسسي، تمضي أنشطة الحملة على قدم وساق بغير حوادث كبرى برغم أن مدى الامتثال للأعراف الانتخابية يمكن بل ويجب تحسينه في الفترة المتبقية قبل الانتخابات. وتحت إشراف كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والمحكمة الانتخابية، وقعت الأحزاب السياسية موائيق شرف بشأن تسيير الحملة في ١٢ من محافظات السلفادور الـ ١٤ وهناك ميثاقان مماثلان مطروحان للنقاش في المحافظتين الباقيتين. وتعد الأحزاب اجتماعات مشتركة على فترات منتظمة لمناقشة تطورات الحملة وتشرف البعثة على هذه الاجتماعات.

٢٦ - ويمكن القول بصفة عامة إن الجزء العام من الحملة وعرض الملصقات والأعلام والرسومات الجدارية قد مضى بغير مشاكل برغم ما ورد من تقارير عن وقوع حوادث قامت فيها عناصر حركية بتدمير أو

تشويه جذارية للدعاية لحزب سياسي. وإلى حد الآن، فليس هناك حوادث خطيرة. ويسمح لجميع الأحزاب بالوصول إلى وسائل الإعلام رغم أن تواتر هذا الوصول ومدى التغطية يتوقفان على الوسيلة الإعلامية المعنية. وفيما يتصل بضخوى الدعاية، فإن شعبة الانتخابات التابعة للبعثة تلقت عددا من الشكاوى تتصل باستخدام الموارد العامة للعمل بصورة غير مباشرة على تأييد حزب الحكومة القائمة في السلطة. وبالإضافة إلى ذلك فإن شعبة الانتخابات ذاتها لاحظت في رصدها وسائل الإعلام برنامجين للدعاية الانتخابية بواسطة حزب التحالف الجمهوري الوطني تحوي عناصر يمكن أن تخالف المادة ١٨ من نظام الدعاية الانتخابي التي تنص على ألا يضمن أي حزب دعايته شارات أو شعارات تستخدمها أحزاب أخرى.

٢٧ - وهناك حوادث لا تفضي على الإطلاق إلى قيام جو من الهدوء المدني والحرية السياسية يأتي في صدارتها وقوع حوادث قتل في الأشهر الأخيرة لما لا يقل عن ١٥ شخصا من ذوي الأهمية السياسية فيما يتعلق بما أعرب عنه من شكوك أو ادعاءات ذات دافع سياسي. فقد قتل قائدان سابقان وأربعة من المقاتلين السابقين من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وخلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ قتل أيضا أربعة من العناصر الحركية في حزب التحالف الجمهوري الوطني (عضو مجلس محلي وعمدة سابق وأخ لعمدة وعنصر حركي قاعدي) وعنصران حركيان من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كما أصيب عنصر نشط في الجبهة وعنصر نشط في حزب التحالف الجمهوري الوطني. وفي الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، قتل قائد سابق في الجبهة المذكورة وأخ لمرشح من الجبهة لمنصب العمدة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ قتل عنصر نشط شاب من حزب التضامن الوطني وهو ينقش أحد الشعارات السياسية. وخلال الفترة نفسها، تلقت شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة ٤٦ تقريراً عن حوادث قتل وصفت بداية بأنها إعدامات بغير محاكمة بما في ذلك ١٥ حادثة قتل تم ذكرها بالفعل ولم يتم التعرف على مرتكبيها. وبالإضافة إلى هذه الحوادث من العنف البالغ، هناك تقارير معلقة في وسائل الإعلام تصف نحو ١٥ من أعمال الترويع والشروع في العنف أو التهديدات بحق شخصيات أو هيئات سياسية وهي تتعلق في معظمها بجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ثم بدرجة أقل بكل من حزب الوفاق الوطني وحزب التحالف الجمهوري الوطني. وينعكس القلق العميق الناجم عن اندلاع العنف في السلفادور في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26689) وردة في مذكرة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (S/26695) وتقرير عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر (S/26790) وقرار مجلس الأمن ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وبرغم أن حوادث القتل المشار إليها لم يتم كاملاً إيضاح ملابساتها، لا من ناحية تحقيقات الشرطة أو النتائج القضائية، إلا أن لها أهمية سياسية مباشرة في أي حملة انتخابية وينبغي النظر إليها بوصفها حوادث ذات أثر سياسي برغم أن تقدير الأثر قد يكون أمراً خلافياً للغاية في هذه المرحلة من العملية الانتخابية.

٢٨ - وبرغم التعاسة الشخصية والإحباط الاجتماعي اللذين ينطوي عليهما خسارة الأرواح البشرية وكذلك الاعتداءات البدنية وانتهاكات السلامة الشخصية مما ينبغي إدانتها، فمن الأمور المشجعة ملاحظة أن تواتر وقوع هذا النمط من الحوادث قد تضاعف خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، وأن الفريق المشترك للتحقيق في مسألة الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية الذي تم انشاؤه بمبادرة من الأمم المتحدة يجتمع بالفعل حالياً ويضطلع بولايته. وفضلاً عن ذلك فإن أعمال العنف والترويع المذكورة أعلاه بحق الشخصيات السياسية وقعت خارج إطار الحملة الانتخابية ذاتها وخارج إطار الحوار سواء المؤسسي أو غير الرسمي بين الأحزاب المتنافسة وعليه، فإنها لم تؤثر حتى الآن بطريقة مهمة أو ملموسة على المناخ العادي نسبياً الذي تمضي فيه العملية الانتخابية وخاصة في ضوء خروج البلد مؤخراً من نزاع داخلي طويل والبيئة المخيمة القاسية للغاية التي تشمل الجريمة والبطالة والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يتعين على أهل السلفادور النضال يومياً في غمارها.

رابعاً - الملاحظات

٢٩ - لقد مضى شعب السلفادور على طريق صعب وطويل لكي يصل إلى المرحلة الحالية في سعيه نحو السلم والوفاق الوطني. وتمثل انتخابات ٢٠ آذار/مارس فرصة لإقامة إطار سياسي جديد يشمل القوى التي كانت سابقاً في صفوف المعارضة ورفضت حل خلافاتها عن طريق الخطاب أو الحوار المدني بين الحكومة والمعارضة وبين الأغلبية البرلمانية والأقليات البرلمانية. والسير على هذا الدرب لا يمكن أن يتم بغير صعوبات أو مخاطر. ويحمد لشعب السلفادور وزعمائه من جميع الاتجاهات أنهم كانوا قادرين على تخطي العقبات بفضل الشجاعة والرشد السياسي مما جعلهم يمضون قدماً إلى مرحلة إجراء الانتخابات. ولا بد من توقع ظهور المزيد من الصعوبات، والمأمول أن تكون قليلة العدد وضئيلة الأهمية. ولكن من الأهمية بمكان ألا يغيب عن بال القادة السياسيين الغايات السامية المنشودة بحيث يظلون على إصرارهم للعمل على بلوغها، وعلى المواطنين ألا يفتشوا عن ذرائع يتعللون بها لفقد الثقة في القادة أو في الشعور بالأمن والحرية السياسية. تلك هي الظروف التي سوف تتيح للناخبين الادلاء بأصواتهم في اقتراع فردي وحر وسري يوم ٢٠ آذار/مارس ثم يقبلون بعد ذلك بصحة الانتخابات.

— — — — —